

التحديات والمخاطر التي يواجهها الاستقرار المالي في العراق ومدى تطبيق المصارف التجارية لمؤشرات الاستقرار المالي

The challenges and risks facing financial stability in Iraq and the extent to which commercial banks apply financial stability Indicators

أ.م.د. أحمد حمدي الحسيني

Ahmed Hamdi Al-Husseini

dr.ahmad_hamdy@uomustansiriyah.edu.iq

ah.edu.iq

جامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

Almustansyria University / College

Of Administration And Economics

كريم سامي كريم

Karim Sami Karim

kareemsami@uomustansiriyah.edu.iq

u.iq

الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

Almustansyria University / College

Of Administration And Economics

المستخلص

تعتبر دراسة حالة الاستقرار المالي من زاوية المصارف التجارية ومدى تطبيقها لمؤشرات بالتوازي مع المخاطر والتحديات التي تحيط بحالة الاستقرار المالي من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام كبير دولياً على المستويات المؤسسية المالية والاقتصادية والأكاديمية. وتتركز مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل المصارف التجارية في العراق لها أثر في تحقيق الاستقرار المالي في العراق إذا ما طبقت نسب الاستقرار المالي المعمول بها من قبل البنك المركزي؟ وما مدى ذلك التطبيق وكانت فرضية الدراسة تذهب الى ان المصارف التجارية تطبق بشكل متباين نسب مؤشرات الاستقرار المالي حيث ان الفرضية العدمية التي تذهب الى ان المصارف غير مطبقة للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي وبالتالي الابتعاد عن تحقيق الاستقرار المالي بشكل عام اما الفرضية البديلة التي تذهب الى ان المصارف التجارية مطبقة لتلك النسب وبالتالي يتحقق الاستقرار المالي، كما وهدفت الدراسة الى التعريف بالاستقرار المالي واستعراض التحديات والمخاطر المؤثرة فيه والتركيز على المصارف التجارية من ناحية تطبيقها لنسب الاستقرار المالي. وجاءت الدراسة بمباحث ثلاث: الأول عبارة عن منهجية الدراسة وتناول الثاني الاستقرار المالي من حيث التعريف والمفهوم والتحديات والمخاطر أما الثالث بين مدى تطبيق عينة الدراسة من المصارف التجارية في العراق لنسب الاستقرار المالي المطبقة من قبل البنك المركزي من خلال التحليل المالي للمؤشرات. وبالتالي أظهرت الدراسة جملة من الاستنتاجات والتوصيات كان من اهم الاستنتاجات ان حالة الاستقرار المالي في العراق تعتمد بنسبة كبيرة في تحققها على المصارف التجارية التي لا بد من الاتجاه بتطويرها ومواكبة البيئة الخارجية، وان مؤشرات الاستقرار المالي في العراق غير كافية لقياس الاستقرار المالي بصورة دقيقة، وتم استنتاج موقف المصارف التجارية عينة الدراسة على أساس التحليل المالي للنسب المستخرجة ضمن الجانب التطبيقي للدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، المصارف التجارية، المخاطر والتحديات

Abstract:

Studying the state of financial stability from the perspective of commercial banks and the extent of their application of its indicators in parallel with the risks and challenges surrounding the state of financial stability is one of the important topics that has received great attention internationally at the financial, economic, and academic institutional levels. The problem of the study is focused on the following question: Do commercial banks in Iraq have an impact? In achieving financial stability in Iraq, if the financial stability ratios in force by the Central Bank were applied? And what is the extent of that application? The hypothesis of the study was that commercial banks applied varyingly the ratios of financial stability indicators, whereas the null hypothesis that banks did not apply the ratios applicable by the Central Bank, thus moving away from achieving financial stability in general. As for the alternative hypothesis, which is that commercial banks apply those ratios and thus financial stability is achieved, the study also aimed to introduce financial stability, review the challenges and risks affecting it, and focus on commercial banks in terms of their application. The study included two chapters. The first dealt with financial stability in terms of definition, concept, challenges, and risks. The second showed the extent to which the study sample of commercial banks in Iraq applied the financial stability ratios applied by the Central Bank through the financial analysis of indicators. Thus, the study showed a number of conclusions and recommendations. One of the most important conclusions was that the state of financial stability in Iraq depends to a large extent in achieving it on commercial banks, which must be developed and kept pace with the external environment, and that financial stability indicators in Iraq are not sufficient to measure financial stability accurately, and the position of the commercial

banks in the research sample was concluded on the basis of Financial analysis of the ratios extracted within the applied aspect of the study.

Keywords: Financial stability, commercial banks, risks and challenges

المقدمة:

يواجه الاستقرار المالي باعتباره حالة اقتصادية ومالية ذات أولوية في تحقيقها من قبل أصحاب السياسات و القرار جملة من التحديات والمخاطر التي تحول دون تحقيقه نسبيا او تعوق خطوات تحقيقه، وان النظام المالي بمكوناته وبأمنته للقرارات والسياسات المفروضة من قبل السلطات المالية والاقتصادية كفيله بأنجاح وتحقيق نسب عالية من الاستقرار المالي، ومن المعروف ان المصارف التجارية تحتل مكانه هامة ضمن باقي مكونات النظام وذلك لما لها من أنشطة و وظائف وخدمات مقدمة ذات اثر مباشر في تطبيق السياسات المالية والاقتصادية المرجوة من قبل السلطات العليا اذا يكاد يكون تحقيق الاستقرار المالي مرهون بدرجة امتثالها، وقد وضعت لوائح ومقررات عالمية كثيرة بخصوص السيطرة على حالة الاستقرار المالي ودخلت التطبيق تدريجيا بشكل عالمي ومن ضمنها العراق حيث حددت نسب لابد للمصارف من تحقيقها بأعتمادها ذات دلالات على رصانة القطاع المالي او بالتحديد تعتبر مؤشرات للاستقرار المالي او جزء من مجموعة مؤشرات تصب في مجملها بالمؤشر العام للقطاع المصرفي الذي هو بدوره أيضا جزء من المؤشر العام للاستقرار المالي.

المبحث الأول:

1- منهجية الدراسة

1-1 مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي:

هل للمصارف التجارية في العراق دور في تحقيق الاستقرار المالي، عندما يتم تطبيق نسب الاستقرار المالي المحددة من قبل البنك المركزي؟ وما هو مدى تطبيق تلك النسب في الواقع؟

1-2 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية حالة الاستقرار المالي حيث تعتبر حالة الاستقرار المالي هدفاً وطموحاً أساسياً لكل مكونات النظام المالي لما لها من انعكاس على الاقتصاد بشكل عام، أهمية المصارف التجارية بأعتمادها احد اهم مكونات النظام المالي لما لها من ميزات مؤثرة على الاقتصاد بشكل عام من خلال وظائفها المهمة وموقعها المفصلي ضمن مكونات النظام المالي

1-3 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تبيان حالة الاستقرار المالي والوقوف على تعريفه ومفاهيمه والتركيز على استعراض المخاطر والتحديات التي تحول دون تحقيقه، وتهدف الدراسة أيضاً الى التركيز على المصارف التجارية من ناحية تطبيقها لنسب الاستقرار المالي لما لهذا المكون من أهمية بارزة ودور فعال ضمن باقي مكونات النظام المالي، واقتصر عينه الدراسة على المصارف التجارية العراقية التالية: (أشور، بابل، بغداد، الخليج، الاستثمار، الشرق الأوسط، الموصل، المنصور، الأهلي، المتحد)

1-4 مدة الدراسة:

تقع مدة الدراسة ضمن السنوات 2015-2021

1-5 عينة الدراسة:

تمثلت عينة للدراسة ضمن حدود العراق لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة 11 مصرف خاص وهي اشور الدولي للاستثمار، وبابل، بغداد، والتجاري العراقي، والخليج التجاري، والاستثمار العراقي، الشرق الأوسط للاستثمار، والموصل للتنمية والاستثمار، والمنصور للاستثمار، والأهلي العراقي، والمتحد للاستثمار.

1-6 بيانات الدراسة:

تم استخدام الجداول ضمن قائمة الملاحق الخاصة بالمصارف عينة الدراسة كبيانات لمتغيرات الدراسة وتحويلها من بيانات عادية الى بيانات معيارية بما يتوافق مع المعادلة العلمية للبنك المركزي العراقي ومن ثم ضرب النتائج بالاوزان المحددة إزاء كل متغير (والمذكورة في جدول قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق ضمن الملاحق) لاستخراج القيمة المرجحة للمتغيرات وما يلي المعادلة العلمية للبنك المركزي:

$$D = x - \min / \max - \min$$

اذ ان :

x: قيمة المتغير في العام الحالي

Min: اقل قيمة للمتغير اثناء مدة الاحتساب

Max: أكبر قيمة للمتغير اثناء مدة الاحتساب

7-1 فرضية الدراسة:

تتباين المصارف التجارية في قدرتها على تحقيق نسب مؤشرات الاستقرار المالي المفروضة من قبل البنك المركزي وكما يلي:

- الفرضية العدمية التي تذهب الى ان المصارف التجارية غير مطابقة للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي وبالتالي الابتعاد عن تحقيق الاستقرار المالي بشكل عام
- الفرضية البديلة التي تذهب الى ان المصارف التجارية مطابقة للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي وبالتالي الاقتراب من تحقيق حالة الاستقرار المالي بشكل عام.

المبحث الثاني:

1 مفهوم الاستقرار المالي:

للوصول الى صور واضحة لمفهوم وتعريف الاستقرار المالي لابد من استعراض مفاهيمه المتعددة وتعريفه المختلفة باختلاف وجهات النظر لكل جانب سواء الجانب الاقتصادي او المالي او السياسي او الاكاديمي وغيرها من الجوانب، فحالة الاستقرار المالي من ناحية المفهوم والتعريف تعتبر حالة ذات جدل واسع بالخصوص ضمن الحقبة الزمنية الراهنة التي شهدت تطورات وتغيرات متسارعة.

1-1 مفاهيم بنىء تعريف الاستقرار المالي: (Allen2011:152-272)

(Mishkin, 2011:107-159) (www.imf.org/external/arabic).

ان حالة الاستقرار المالي كانت ولا زالت محط اهتمام الأشخاص والمؤسسات بأنواعها، وقد استحل الاستقرار المالي أهمية بالغة لكل الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية سواء على المستوى الدولي او المستوى المحلي، وبدء التركيز به من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وللوصول الى حالة من الفهم الواضح للاستقرار المالي لابد من التعرّيج على بعض المفاهيم المهمة والتي من خلالها يمكن بناء مفهوم واضح للاستقرار المالي:

1. الاستقرار المالي بأعتباره سلعة عامة لذا عندما نعرف هذا الاستقرار لابد أن يكون ذو علاقة بالرفاهية العامة للمجتمع ولا يخرج الاستقرار المالي عن نظر صناع القرار باعتبارهم مسؤولين عن تحقيق وحفظ هذا الاستقرار.

2. الاستقرار المالي مفهوم عام و واسع ذو شمولية يشمل مختلف مكونات النظام المالي ، البنية التحتية ، المؤسسات والأسواق وحتى الافراد وبالتالي تعثر أي مكون وأحد سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام ككل لما لمكوناته من ترابط عالي، وإن مفهوم الاستقرار المالي لا يعني غياب أو عدم حدوث الاضطرابات المالية ولكن يعني أيضاً أنه باستطاعة النظام المالي احتواء واستيعاب مثل هذه الاضطرابات قبل أن تشكل تهديد للنظام المالي من خلال التصحيح الذاتي للسوق وإذا لم يحصل هذا التصحيح لابد من تدخل الدولة وفرض معالجات تصحيحية تصب في إعادة النظام لمساره الصحيح.

3. مسؤولية الحكومات تحقيق الاستقرار المالي على الرغم من تباين النظم الاقتصادية التي تعمل فيها هذه الحكومات لان هدف الاستقرار المالي غاية في الأهمية وبالتالي لابد أن يخضع للرقابة الحكومية .

4. عند تعريف الاستقرار المالي لابد أن نعترف ونتفهم بوجود تدخل الحكومات بالخصوص في حالة الأزمات المالية والاقتصادية وانهيار او ضعف مؤسسة مالية أو مصرفية معينة والتدخل هذا ينبغي أن يكون معتدل إذ إن المؤسسات المالية والمصرفية تحتاج إلى التغيير والتطوير لمواكبة النمو الاقتصادي .

5. لابد أن نحلل الاستقرار المالي تبعاً للخسائر المحتملة على الاقتصاد الحقيقي

1-2 مفهوم الاستقرار المالي من وجهة نظر بعض المؤسسات المالية :

كانت ولا زالت المؤسسات المالية بأنواعها مهتمة في الحالات والظواهر الاقتصادية والمالية الحديثة والمؤثرة لاسيما حالة الاستقرار المالي التي احتلت في الآونة الأخيرة أهتمام واسع لما لها من تأثير على طبيعة تلك المؤسسات المالية كونها مرتبطة ارتباط مباشر مع حالة الاستقرار المالي، وقد تم انتقاء مجموعة من المفاهيم الخاصة بالاستقرار المالي من وجهة نظر إدارات تلك المؤسسات:

1- البنك الدولي: بين البنك الدولي حالة الاستقرار المالي بمرونة النظام المالي إزاء التوتورات الاقتصادية والمالية وان درجة الاستقرار المالي مرتبطة عادة بغياب او فشل حلقات النظام المالي في العمل المناط بها ويكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار عندما يقوم بتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة لأحداث سلبية وغير متوقعة، وفي حالة الاستقرار سوف يمتص النظام الصدمات بشكل أساسي عن طريق آليات التصحيح الذاتي ، مما يمنع الأحداث السلبية من إحداث تأثير مدمر على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى.

2- صندوق النقد الدولي: بين صندوق النقد الدولي حالة الاستقرار المالي بقدرة الأنظمة المالية في استيعاب نوبات تصيب النظام المالي وهذه النوبات تؤدي الى اضطرابات تصيب الاسواق المالية التي تؤدي إلى ضعف النظام المالي على تقديم خدماته وبالتالي يؤدي الى انخفاض في النشاط الحقيقي في الاقتصاد.:

- 3- البنك المركزي العراقي:فسر الاستقرار المالي بأنه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر او أي تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره (2011Annual report on financial stability in Iraq).
 - 4- البنك المركزي الارجنتيني: وضح الاستقرار المالي ضمن تقرير قد نشر عام 2007"بأنه الوضع الذي يكون فيه قطاع الخدمات المالية يمكن من خلالها توجيه مدخرات الافراد وتوفير نظام مدفوعات البلاد بطريقة تتسم بالكفاءة والامان والاستمرار عبر الزمن". (Abayomi, 2008:6).
 - 5- بنك الاحتياط الاسترالي: فسر حالة الاستقرار المالي بوجود نظام مالي مستقر ومتوازن من خلاله يقوم الوسطاء الماليين والاسواق والبنية الاساسية للسوق بتسهيل انتقال الاموال بين المدخرين والمستثمرين ولكي يساعد على دعم وتعزيز النمو في النشاط الاقتصادي ككل (International Monetary Fund Publications, 2014).
 - 6- البنك الوطني النمساوي: قد وضح حالة الاستقرار المالي بأنه الحالة التي تكون فيها الاسواق المالية قادرة بسلاسة في وظيفة توزيع المدخرات بطريقة مرضية حتى في حالة الصدمات (International Monetary Fund Publications, 2014).
 - 7- بنك اليابان: وضح حالة الاستقرار المالي "بأنها الحالة التي تشير الى الدولة التي تؤدي وظائف النظام المالي بشكلها الصحيح والمشاركين مثل الشركات والافراد التي لديها ثقة في النظام" (International Monetary Fund Publications, 2014).
 - 8- بنك ألمانيا: قدرة النظام المالي على أداء مهامه على أتم وجه، لكي يعمل الاقتصاد الكلي بشكل جيد، حتى في ظل الإجهاد خلال مدد الأزمات او الاختلالات (https://www.bundesbank.de/de/).
 - 9- البنك المركزي الأوروبي: قام بتفسير حالة الاستقرار المالي " أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادراً على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة" (Arab Monetary Fund, 2016).
 - 10- بنك البحرين: الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادراً على العمل بحكمة وبكفاءة ودون إنقطاع حتى في مواجهة الصدمات (www.cbb.gov.bh).
- بعد استعراض المفاهيم من وجهة نظر المؤسسات المالية العالمية المختلفة والبنوك المركزية نلاحظ تباين في المفاهيم ما بين مؤسسة وأخرى وما بين دولة وأخرى ويرجع هذا الاختلاف في المفاهيم الى تنوع الأنظمة الاقتصادية واختلاف الظروف من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ما بين دولة وأخرى مما ينعكس على مفهوم الاستقرار المالي لكل جهة او دولة.

1- 3 بعض التعريفات الأكاديمية في الاستقرار المالي:

- احتل الاستقرار المالي أهمية بالغة لدى الأكاديميين باعتباره حالة مهمة جدا سلط الضوء عليها حديثا وتحتاج الى الوقوع على مفصلها وركائزها لذا توجهت الدراسات الأكاديمية نحو حالة الاستقرار المالي للأمام بكل محاوره، ونستعرض ما يلي جملة من التعريفات الأكاديمية:
1. يعرف الاستقرار المالي على انه حالة التأكيد على قوة وسلامة جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التوترات في هذا النظام مما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد (Ahmed M.Belouafi, 2008:96). فهو يمتاز بخصائص مميزة منها تقييم المخاطر المالية وتحديد ادارتها، وايضا استمرار القدرة على اداء هذه الوظائف الرئيسية رغم تعرضها للصدمات الخارجية او في حالات تراكم الاختلالات (Gazi sinasi 2005:1-2).
 2. وعرفه البعض على انه تجنب وقوع الازمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية والادخار والقروض والاستثمار، وكذلك الجوانب الاقتصادية مثل تراكم الثروة ونمو الناتج المحلي، بالإضافة لذلك العمليات الادارية مثل تقييم المخاطر المالية وادارة السيولة وتوزيعها من خلال العمل على التأكيد بقوة وسلامة مكونات النظام المالي (Muhammad Fawzi, 2014:12).
 3. ويعرف الاستقرار المالي أيضا "بانه الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في اداء المهام بدون الحاجة الى المساعدة الخارجية" (الشاذلي، 2014:13).
 4. الاستقرار المالي من وجهة نظر أخرى هو الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في القابلية والقدرة على الاستمرار في أداء المهام والوظائف المنوطة بها دون الحاجة إلى دعم خارجي وقيام المتعاملون بالأسواق الرئيسية بإجراء معاملاتهم بقدر من الثقة والسلاسة وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات المالية المتداولة بشرط عدم التغيرات الملفته في أسعار هذه المنتجات ويعكس هذا التعريف التركيز على الوساطة المالية والأسواق ويتجاهل الدور الذي تلعبه نظم الدفع والسياسة النقدية في التأثير على الاستقرار المالي (Al-Shazly, 2014:14).
 5. يعرف الاستقرار المالي ضمن اطار مجموعة الآليات والنظم التي تعمل جميعها في ضوء استراتيجية محددة لتعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات وتقليص فرص انتقال هذه التداعيات للاقتصاد الحقيقي

كما أنه من الضروري تضمين هذا الإطار مجموعة من المعايير والمؤشرات لاكتشاف مواطن الضعف والقوة بالنظام المالي من أجل القدرة على المراقبة والمتابعة بصورة دورية من خلال جهات محددة لديها سلطة تحديد الإجراءات التصحيحية لمواطن الضعف في الأوضاع العادية وكذلك سلطة توجيه القطاع المالي نحو مواجهة تداعيات الأزمات عند حدوثها لتمكينه من الاستمرار في أداء وظيفته كوسيط مالي (Al-Shazly, 2014:41).

6. ويعرف الاستقرار المالي كذلك "هو القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة، أي ضمن كل المكونات في النظام المالي من المؤسسات المالية، الأسواق المالية، البنية التحتية ويشمل أيضاً كل أنواع الشركات ذات التعامل المالي المباشر أو غير المباشر وحتى على مستوى الأفراد والباحث مع هذا التعريف لانه اشمل من التعاريف السابقة لكون الاستقرار المالي يتحقق من خلال استقرار النظام المالي اجمع، حيث يلاحظ ان البيئة المالية بشمول مكوناتها وبمخلف مستوياتها تلعب دور مهم في تحقيق الاستقرار المالي (1-2 : (Gazi sanisa, 2005).

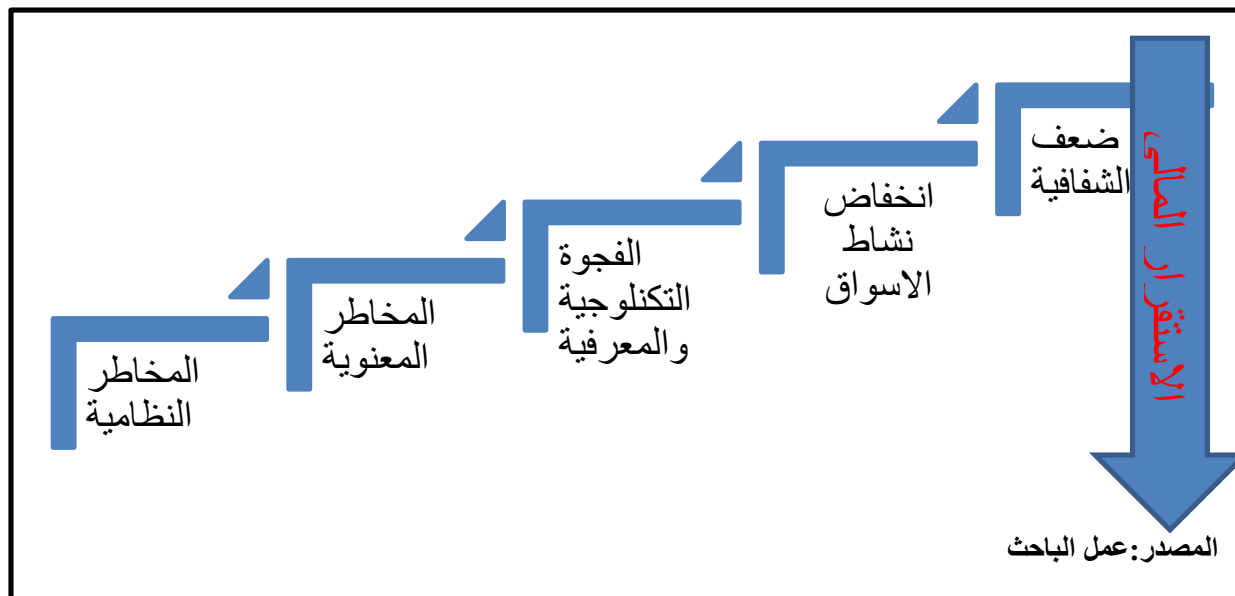
1-4 التحديات التي تعيق تحقيق الاستقرار المالي

- 1- **ضعف الشفافية / إن تراجع أو إنعدام الشفافية يعد أحد أهم الأسباب التي تولد حالة عدم الاستقرار المالي وذلك نتيجة عدم تزويد المستثمرين والمهتمين في هذا المجال بالمعلومات الضرورية واللازمة لإتخاذ القرار المناسب في عملية الاستثمار أو قرار اقتصادي، وكذلك تحدث من عدم تحقق الموضوعية والعدالة في تسعير الأصول وقيام بعض المستثمرين في الأسواق المالية بتوزيع المخاطر وتوفير فرص متنوعة وعديدة لجمع الأموال والاستثمار. ان المعلومات المتعلقة بمعظم هذه الأنشطة لا تكون متاحة لجميع المستثمرين ونتيجة للتعتيم وعدم الشفافية لا يتمكن صُنَّاع السياسات من التعرف على المخاطر المحتملة ومن ثم لا يمكنهم إتخاذ الإجراءات الوقائية والتحوط ضد تداعياتها، وعليه لابد من تقليل التأثيرات السلبية أو الحد منها و الناتجة عن الممارسات غير الشرعية من قبل المسؤولين بالمؤسسات في ظل ما يتوافر لهم من معلومات لا يحصل عليها المستثمرون الآخرون (Bin Sheikh, 2009:70).**
- 2- **مدى نشاط الأسواق وتطورها / تمثل الزيادة في درجة نشاط السوق كمؤشر جيد في الاقتصاد لأنها تسهم في سرعة انتقال أثر استخدام أدوات السياسة النقدية للاقتصاد، حيث تظهر نتائج التغيرات في هذه الأدوات خلال مدة قصيرة وتساعد المتعاملين في الأسواق على سهولة إتخاذ القرارات الرشيدة وعلى وفق توقعات شبه اكيده مع انخفاض كلفة المعاملات، وعلى الرغم من المحاسن التي تتمتع بها زيادة نشاط الأسواق فهناك جانب سلبي يتمثل بسرعة انتقال الازمات، أي إنتقال المشكلات من سوق مضطربة إلى سوق أخرى بسرعة كبيرة كعدوى في ظل إطار عالمية الاقتصاد الذي تشهده الأسواق المحلية على الأسواق العالمية (Al-Shazly, 2014:21).**
- 3- **الفجوة التكنولوجية والمعرفية / ان وجود فجوة تكنولوجية ومعرفية وتوعية بين الأسواق او المؤسسات وبين الجهات الرقابية والإشرافية تعد احد اهم عوارض تحقيق الاستقرار المالي، لأن مواكبة التطورات السريعة والمتزايدة للتكنولوجيا وإجراء التعديلات اللازمة سوف تؤدي إلى تحميل ميزانية هذه الجهات كلف عالية لا تستطيع تحملها. كما ان هذه التعديلات تحتاج الى إجراءات مستمرة ومعقدة أي تأخذ فترة زمنية قد تكون طويلة مع الأخذ بالحسبان ان الاستثمارات الاجنبية الداخلة غالباً ما تصطحب معها تطوراً كبيراً للوسائل المعرفية والتكنولوجية لذا فإن الفارق التكنولوجي يحتاج الى مواكبة انية ودعم مستمر للبقاء بالتوازي مع الجهات ذات التكنولوجيا المتطورة او على اقل تقدير تحجيم الفجوة التكنولوجية نسبياً لان انعكاس حجم الفجوة على حساب الاستقرار المالي (Al-Shazly, 2014:22).**
- 4- **المخاطر المعنوية / المخاطر المعنوية هي مصطلح يشير إلى وجود سلوك غير مرغوب، أي الاحتمالية تلكؤ تسديد الجهة المقترضة لإلتزاماتها المالية تجاه الجهة المقرضة، نتيجة قيام الجهة المقترضة بتوظيف هذه الأموال في مجالات وأنشطة غير مرغوب بها او غير مضمونه من وجهة نظر الجهة المقرضة (Al-Ali, 2013:351). وتتضمن الأسواق المالية على بعض المشاركين الذين يُعدون الجانب الأساسي والحيوي في نظم الدفع المحلي والدولي وان إخفاق او تعسر هذه الشريحة يترتب عليه اثار سلبية تلحق الأذى بالنظام المالي برمته , وعليه إلتجأ صنَّاع السياسات الاقتصادية وأصحاب القرار بوضع شبكات أمن مالي تحمي المودعين والمؤسسات المالية من خلال احلال شركات التأمين (لحماية المودعين) وضخ السيولة (إجراءات حكومية لحماية الأسواق المالية) وتسهيلات المقرض الاخير (لحماية المؤسسات المالية) , لأن مثل هكذا إجراءات إحترازية حكومية تمنع وقوع الأزمات التي تضعف المؤسسات المالية وتخلق خطراً معنوياً ينعكس على استقرارية النظام المالي ككل (Bin Sheikh, 2009:71). ان لمثل هذه المخاطر تمثل تحدياً في تحقيق الاستقرار المالي، إذ ان استمرار الازمات المالية يؤدي الى تناقص قدرة الحكومات في تقديم الدعم للشركات والمؤسسات، ومن جهة أخرى فإن عدم قدرة المؤسسات والشركات على مواجهة هذه المخاطر والازمات والحد من اثارها يعد بحد ذاته مؤشر خطر على استقرارية النظام المالي (Al-Shazly, 2014:22).**
- 5- **المخاطر النظامية / ان المخاطر التي تحدث داخل النظام المالي وضمن أجزاء النظام المالي تسمى بالمخاطر النظامية، وليس بسبب العيوب في الأجزاء نفسها. النظام المالي معرض لمخاطر مشتركة ضمن مكوناته والتي يمكن أن تنتقل من جزء إلى آخر، مما يؤثر في وظائف النظام بأكمله ويؤدي إلى اثار سلبية في النظام المالي، و يمكن أن تصبح أجزاء النظام**

المالي التي تعمل بشكل منفرد عرضة للمخاطر المشتركة عند الاتصال مما يؤدي إلى حالة انتشار المخاطر التي تنعكس في النظام بأكمله بعكس المخاطر الأخرى.

و تنشأ المخاطر النظامية من حدث ذو اثر على القيمة الاقتصادية او ذو اثر على الثقة المالية بالنظام المالي ,وقد تحدث المخاطر النظامية بشكل مفاجئ وغير متوقع أو بصورة تراكمية بمرور الوقت في حالة عدم وجود إستجابة للسياسات المناسبة او التغاضي عن حل مشكلة ما (Anders & Nick, 2014:8) .

مخطط (1) تحديات الاستقرار المالي



5-1 المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي

هناك عدة مخاطر تسهم في زعزعة الاستقرار المالي (Gazi sinasi,2014:7):

1- المخاطر الداخلية (من داخل النظام):

تنشأ هذه المخاطر في ضمن أي مكون من مكونات النظام المالي:

أ- المخاطر المؤسسية: وهي عديدة منها (المخاطر المالية) مثل، الائتمان، السوق، السيولة، سعر الفائدة، العملة، ومنها (المخاطر التشغيلية) مثل، التي تتضمن جوانب تكنولوجيا المعلومات وضعفها، المخاطر القانونية، مخاطر استراتيجية الاعمال، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر السمعة.

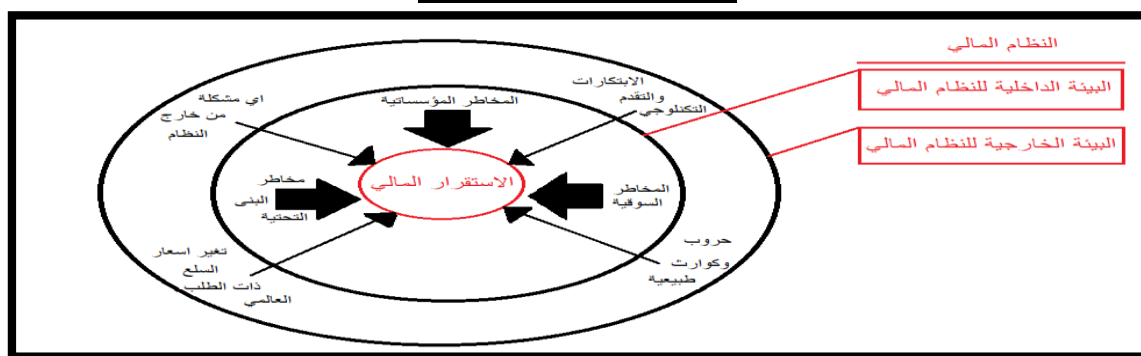
ب- مخاطر الاسواق: منها مخاطر الجانب المقابل، عدم اتساق اسعار الاصول، الائتمان، السيولة

ج- مخاطر على اساس البنية التحتية: منها مخاطر نظم المقاصة والدفع والتسوية، مواطن الهشاشة في البنية التحتية منها القانونية والتنظيمية والمحاسبية والرقابية، انهيار الثقة المؤدي الى موجات السحب.

2- المخاطر الخارجية (من خارج النظام):

ان المشاكل الخارجية لا تحدث داخل النظام المالي، فالاستقرار المالي يتسم بالحساسية من جراء الازمات التي تأتي من خارج النظام المالي ، والتي تحدث نتيجة الاضطرابات الاقتصادية الكلية التي تتمثل بالكوارث الطبيعية او التغيرات في الميزان التجاري او تقلبات اسعار النفط او توقف بلد مجاور عن سداد الديون السيادية وكذلك الابتكارات والاختراعات والتطور التكنولوجي، وكل تلك العوامل تؤدي الى اضعاف النظام الاقتصادي ومن ثم خلق اختلالات في النظام المالي او الاحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي مثل انهيار الشركات الكبيرة التي تؤثر على الثقة السوقية و اضعافه وبالتالي يتأثر النظام المالي بأكمله ونشوء حالة عدم الاستقرار المالي.

مخطط رقم (2) المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي



المصدر: عمل الباحث بالاستناد الى دراسة (Gazi sinasi,2005:7)

يهدف هذا المبحث الى تحليل مدى تطبيق عينة من المصارف التجارية العراقية لمؤشرات الاستقرار المالي الخاصة بالقطاع المصرفي (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الموجودات، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية) من نسب معمول بها من قبل البنك المركزي العراقي وضمن المدة من 2015 الى 2021.

1-مؤشر كفاية رأس المال

يعد مؤشر كفاية رأس المال المتغير الرئيسي الأول للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي – محور القطاع المصرفي والذي يهدف الى تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي وتعزيز الملاءة المالية للمصارف وقدرتها على تحمل امتصاص الصدمات والخسائر ، مما يعكس إيجاباً على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي وامتانه، وقد أولى البنك المركزي العراقي عناية بزيادة رأس المال المصارف لاجل تعزيز مركزها المالي وهذا كان احد الأسباب التي أدت الى زيادة هذه النسبة وبالشكل الذي يفوق النسب المعيارية المحددة من قبل لجنة بازل II 8% والبنك المركزي العراقي 12% ، وبوصفه احد خطوط الدفاع الرئيسة على تجاوز المخاطر المحتملة. فضلاً عن ذلك ان بعض المصارف تعزي هذا الارتفاع الى عدم الاستثمار في هذه الأموال او الاستثمار بالاوراق الحكومية او لاسباب أخرى قد يمثلها البعض كجانب الصلابة او المتانة المالية المصرفية.

يتضح من خلال الجدول (1) ان جميع المصارف عينة الدراسة كانت متوسطاتها ادنى من المتوسط للمؤشر العام والبالغ (0.0819) خلال المدة المبحوثة ومع وجود نسبة مقاربة لها كانت لمصرف المنصور والتي بلغت (0.0815) ، وكانت ادنى نسبة مسجلة تمثلت في مصرف الاستثمار العراقي وبلغت (0.0537).

ويظهر من الجدول أيضاً بعض القيم الصفرية وهي نتيجة المعادلات التي تم تطبيقها وجعلها معيارية (المبنية في منهجية الدراسة) والمحصورة قيمتها بين (0 ، 1) ، الا ان هذا لا يعني لا تكون نسب مرتفعة وانما العكس تماماً وخاصة بانخفاض الموجودات المرجحة لهذه المصارف فضلاً عن الارتفاع الناتج من مكونات رأس المال وعلى وجه الخصوص الشريحة الأولى منه والمتكونة من رأس المال الأساس قياساً برأس ماله المساند.

اما التحليل على مستوى المصارف فنجد ان المتوسط العام لمصرف اشور قد بلغ (0.0715) واعلى النسب ارتفاعاً في السنوات الثلاث (2018 ، 2019 ، 2020) قياساً ببقية المدة المبحوثة وذلك لارتفاع نسبة كفاية رأس المال لهذا المصرف والمتمثلة بانخفاض الموجودات المرجحة بالمخاطر يقابلها ادنى نسبة وكانت (0.000) لكونها نسبة مرجحة وليست قيم مطلقة من جهة ولكونها ادنى نسبة لهذا المؤشر سجلت خلال المدة وبتطبيق معادلة الدرجة المعيارية أصبحت صفراً .

في حين بلغ متوسط مصرف بابل لهذا المؤشر (0.0673) وكان الأعلى نسبة مرجحة تمثلت بالسنوات الأربعة الأولى والتي بعدها شهدنا انخفاضاً تدريجياً لهذا المؤشر للمصرف المعني وسببها ارتفاع الموجودات المرجحة للمخاطر قياساً برأسه ماله الأساسي والمساند. بينما متوسط مصرف بغداد بلغ (0.0603) والسنوات التي سجلت اعلى نسبة مرجحة تمثلت في ثلاثة سنوات وهي (2016 ، 2017 ، 2018) قياساً ببقية المدة المبحوثة. وهذا الحال ينطبق أيضاً على مصارف الاستثمار والشرق الأوسط والأهلي والمتحد والتي سجلت متوسطاتها على التوالي (0.0537 ، 0.0606 ، 0.0639 ، 0.0604) وهي منخفضة أيضاً اذا ما قورنت بالمصارف كالتجاري والخليج والموصل التي سجلت على التوالي (0.0766 ، 0.0794 ، 0.0729) فضلاً عن ذلك المنصور واشور ، علماً ان جميع القيم هي متارجحة ما بين 0 واقل من 1 صحيح بعدما تم ضربها بالوزن المحدد من قبل البنك المركزي ، والجدول (1) يبين نتائج المصارف المبحوثة.

وان نتيجة هذا التحليل تظهر في قبول الفرضية العدمية بالنسبة للمصارف (اشور، بابل، بغداد، التجاري، الخليج، الاستثمار، الشرق الأوسط، الموصل، الأهلي، المتحد) والتي تذهب بأن المصارف المذكورة غير مطابقة للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي فيما يخص نسبة كفاية رأس المال وبالتالي الابتعاد عن تحقيق الاستقرار المالي بشكل عام بينما نقبل الفرضية البديلة بالنسبة لمصرف (المنصور) والتي تذهب بأن المصرف مطبق للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي فيما يخص نسبة كفاية رأس المال وبالتالي يسهم ذلك في تحقيق الاستقرار المالي.

جدول (1) نسبة كافيّة راس المال التّرجيحية

المصارف / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
اشور	0.038	0.000	0.037	0.130	0.127	0.099	0.070	0.0715
بابل	0.115	0.130	0.109	0.081	0.030	0.006	0.000	0.0673
بغداد	0.047	0.076	0.115	0.130	0.047	0.000	0.007	0.0603
التجاري	0.092	0.130	0.103	0.116	0.090	0.000	0.005	0.0766
الخليج	0.000	0.025	0.089	0.100	0.130	0.082	0.130	0.0794
الاستثمار	0.130	0.077	0.102	0.055	0.000	0.008	0.003	0.0537
الشرق الأوسط	0.069	0.056	0.130	0.074	0.058	0.037	0.000	0.0606
الموصل	0.061	0.094	0.130	0.091	0.066	0.069	0.000	0.0729
المنصور	0.090	0.130	0.107	0.106	0.111	0.026	0.000	0.0815
الأهلي	0.130	0.110	0.116	0.081	0.003	0.007	0.000	0.0639
المتحد	0.000	0.018	0.035	0.035	0.089	0.130	0.115	0.0604
المؤشر العام 1	0.000	0.092	0.077	0.130	0.100	0.080	0.095	0.0819

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

2- المؤشر العام لجودة الموجودات

يعد هذا المؤشر احد المتغيرات الأساسية للمحور القطاع المصرفي والتي يتركز عليه في بناء المؤشر العام للاستقرار المالي والذي يمثل تحصيل حاصل لجمع المؤشرات الثلاث {نسبة الديون غير العاملة الى اجمالي الديون ونسبة صافي الديون غير العاملة الى راس المال ونسبة تغطية المخصصات (المخصصات الى الديون غير العاملة)} والتي تعطي صورة واضحة لحالة تكامل أربعة مفردات تعد بحد ذاتها أساسية للقياس وهي الديون المتعثرة بعد منح الائتمان والمخصصات لهذه الديون كجانب تحوطي وراس المال الذي يمثل الدعامة الرئيسية للعمل المصرفي وبتكامله يمثل جودة الموجودات الناتجة عن استثمار الأموال والنتائج التي يمكن ان تحصل نتيجة هذا الاستثمار.

يتضح من الجدول (2) ان جميع النسب المرجحة لهذه المصارف كانت مرتفعة (عدا مصرفي بغداد والمنصور) قياسا بالمؤشر العام البالغ (0.0554) وهذا الحال أيضا لمصرف بغداد الذي حافظ على نتيجته كادنى المصارف رغم التفسير المنطقي لكل مؤشر مع إضافة مصرف منصور ان المتوسط العام لهذا المصرف يكون ادنى جودة لموجوداته قياسا ببقيّة المصارف عينة الدراسة والمؤشر العام أيضا وبلغ (0.0451) ولها تفسيرين احدهما إيجابي اذا ما اخذ بنظر الاعتبار حجم تخصيصاته قياسا بالديون غير العاملة ، وسلبيا لارتفاع ديونه غير العاملة قياسا بالائتمان النقدي وراس ماله.

وان نتيجة هذا التحليل تظهر في قبول الفرضية العدمية بالنسبة للمصارف (بغداد والمنصور) والتي تذهب بأن المصارف المذكورة غير مطابقة للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي فيما يخص جودة الموجودات بينما نقبل الفرضية البديلة بالنسبة لمصرف (اشور، بابل، التجاري، الخليج، الاستثمار، الشرق الأوسط، الموصل، الأهلي، المتحد) والتي تذهب بأن المصرف مطبق للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي.

جدول (2) المؤشر العام لجودة الموجودات التّرجيحية

المصارف / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
اشور	0.002	0.007	0.039	0.051	0.092	0.142	0.150	0.0690
بابل	0.150	0.096	0.098	0.102	0.032	0.000	0.013	0.0701
بغداد	0.150	0.050	0.063	0.015	0.024	0.011	0.017	0.0471
التجاري	0.000	0.038	0.070	0.146	0.131	0.126	0.132	0.0920
الخليج	0.000	0.017	0.150	0.144	0.076	0.138	0.138	0.0949

0.0831	0.059	0.116	0.148	0.083	0.090	0.045	0.042	الاستثمار
0.0931	0.006	0.000	0.148	0.126	0.150	0.146	0.077	الشرق الأوسط
0.0986	0.000	0.074	0.087	0.081	0.150	0.150	0.148	الموصل
0.0451	0.105	0.070	0.101	0.000	0.006	0.011	0.023	المنصور
0.0919	0.115	0.100	0.130	0.081	0.000	0.087	0.130	الأهلي
0.0807	0.086	0.056	0.150	0.000	0.107	0.070	0.096	المتحد
0.0554	0.035	0.030	0.121	0.033	0.038	0.055	0.077	المؤشر العام / جودة الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

3 المؤشر العام للسيولة

يعد من المتغيرات الأساسية لمحور القطاع المصرفي والتي يتركز عليه ايضا في بناء المؤشر العام للاستقرار المالي والذي يمثل حاصل جمع مؤشرين (نسبة الأصول السائلة الى الالتزامات السائلة ، نسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع الزبائن) والتي تعطي نتيجة واضحة عن حالة السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة ومدى قدرتها في تلبية التزاماتها المالية قصيرة الأمد من جهة وحالة التوظيف لودائع زبائنه وبالشكل لا يعرضه الى العسر المالي نتيجة الافراط في بكلا المؤشرين .

يتضح من الجدول (3) ان المصارف منقسمة بين اعلى او ادنى من متوسط المؤشر العام لهذه النسبة والبالغ (0.0554) رغم تفوق النسب الاعلى على النسب الأدنى . وان اعلى نسبة ترجيحية للمؤشر العام للسيولة على مستوى المصارف تمثل في مصرف الاستثمار وبلغ (0.0699) ، في حين ان ادنى نسبة سجلت كانت في مصرف المنصور اذ بلغت (0.0371) قياسا بالمتوسطات العامة للمصارف والمؤشر العام للقطاع المصرفي على مستوى السيولة الا ان هذا لا يعني ان هذا المصرف ليس لديه السيولة الكافية او توظيف غير الكفوء من أموال الآخرين بقدر التحفظ من قبل المصرف ووفق سياسة يتبعها في مجال عمله مما انعكست على الواقع التي يتمثلها بهذا المؤشر خلال المدة المبحوثة والعكس صحيح بالنسبة للمصارف الاعلى نسبة ويتوافق مع المصارف التي سجلت ادنى من المتوسط للمؤشر العام للسيولة.

وان نتيجة هذا التحليل تظهر في قبول الفرضية العدمية بالنسبة للمصارف (اشور، بغداد، التجاري، المنصور، المتحد) والتي تذهب بأن المصارف المذكورة غير مطبقة للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي فيما يخص مؤشر السيولة وبالتالي الابتعاد عن تحقيق الاستقرار المالي بشكل عام بينما نقبل الفرضية البديلة بالنسبة للمصارف (بابل، الخليج، الاستثمار، الشرق الأوسط، الموصل، الاهلي) والتي تذهب بأن المصرف مطبق للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي فيما يخص مؤشر السيولة وبالتالي يسهم ذلك في تحقيق الاستقرار المالي.

جدول (3) المؤشر العام للسيولة الترجيحية

المصارف / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
اشور	0.030	0.041	0.062	0.060	0.067	0.080	0.025	0.0521
بابل	0.091	0.064	0.032	0.044	0.054	0.062	0.060	0.0581
بغداد	0.060	0.065	0.034	0.040	0.026	0.053	0.070	0.0498
التجاري	0.038	0.041	0.051	0.059	0.097	0.060	0.006	0.0502
الخليج	0.041	0.060	0.061	0.056	0.073	0.041	0.072	0.0578
الاستثمار	0.073	0.098	0.113	0.084	0.068	0.038	0.015	0.0699
الشرق الأوسط	0.033	0.033	0.061	0.060	0.047	0.085	0.105	0.0605
الموصل	0.048	0.051	0.049	0.061	0.089	0.081	0.060	0.0628

0.0371	0.061	0.010	0.004	0.051	0.050	0.051	0.033	المنصور
0.0618	0.035	0.046	0.066	0.120	0.057	0.063	0.045	الأهلي
0.0490	0.080	0.050	0.007	0.002	0.057	0.061	0.087	المتحد
0.0554	0.041	0.006	0.059	0.104	0.078	0.038	0.062	المؤشر العام / السيولة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

5 المؤشر العام للربحية

يعد من المتغيرات الأساسية الأربعة للمحور القطاع المصرفي والتي يتركز عليه أيضا في بناء مؤشره العام للاستقرار المالي والذي يمثل حاصل جمع أربعة مؤشرات مهمة (نسبة العائد على الموجودات ، نسبة العائد على حقوق الملكية ، نسبة اجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل ، نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل) ، والتي بجمعها معا وفق الأسلوب المعتمد في قياس الاستقرار المالي لهذا المؤشر من قبل البنك المركزي العراقي تعطي نتيجة واضحة عن حالة الربحية للمصارف عينة الدراسة ومدى قدرتها في تحقيق الإيرادات والأرباح المرجوة من نشاطها التشغيلي من جهة وقدرتها من تغطية نفقاتها التشغيلية وتحقيق العوائد التي تعكس الصورة الإيجابية للتوظيف السليم لموجوداتها وحقوق الملكية لكونهما من المؤشرات التي تعكس ليس فقط الاستقرار المالي لهذه المصارف فحسب وانما أيضا السلامة المالية لها ولجميع المستثمرين والمساهمين وغيرها .

يتضح من الجدول (4) ان هناك مصرفين فقط وهما الموصل والأهلي كانا اعلى من متوسط المؤشر العام لهذه النسبة والبالغ (0.0691) وان اعلى نسبة ترجيحية للمؤشر العام للربحية على مستوى المصارف تمثل في مصرف الاستثمار وبلغ (0.0803) ، في حين ان ادنى نسبة سجلت كانت في مصرف الشرق الأوسط اذ بلغت (0.0413) قياسا بالمتوسطات العامة للمصارف والمؤشر العام للقطاع المصرفي على مستوى الربحية. وان نتيجة هذا التحليل تظهر في قبول الفرضية العدمية بالنسبة للمصارف (اشور، بابل، بغداد، التجاري، الخليج، الاستثمار، الشرق الأوسط، المنصور، المتحد) والتي تذهب بأن المصارف المذكورة غير مطابقة للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي فيما يخص مؤشر السيولة وبالتالي الابتعاد عن تحقيق الاستقرار المالي بشكل عام بينما نقبل الفرضية البديلة بالنسبة للمصارف (الموصل والأهلي) والتي تذهب بأن مصرف مطبق للنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي فيما يخص مؤشر الربحية وبالتالي يسهم ذلك في تحقيق الاستقرار المالي.

جدول (4) المؤشر العام للربحية الترجيحية

المصارف / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
اشور	0.111	0.074	0.052	0.012	0.037	0.078	0.022	0.0551
بابل	0.077	0.090	0.076	0.077	0.069	0.040	0.051	0.0687
بغداد	0.055	0.101	0.020	0.003	0.026	0.072	0.100	0.0536
التجاري	0.054	0.049	0.048	0.062	0.027	0.100	0.031	0.0531
الخليج	0.122	0.113	0.081	0.068	0.030	0.054	0.000	0.0668
الاستثمار	0.103	0.081	0.047	0.022	0.030	0.049	0.024	0.0509
الشرق الأوسط	0.061	0.112	0.030	0.017	0.034	0.004	0.032	0.0413
الموصل	0.024	0.112	0.123	0.089	0.086	0.054	0.074	0.0803
المنصور	0.104	0.080	0.080	0.119	0.035	0.017	0.019	0.0649
الأهلي	0.071	0.104	0.044	0.026	0.076	0.095	0.107	0.0746
المتحد	0.100	0.060	0.059	0.005	0.064	0.085	0.092	0.0664
المؤشر العام / الربحية	0.064	0.078	0.122	0.038	0.080	0.054	0.049	0.0691

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- ان المخاطر والتحديات المحيطة بحالة الاستقرار المالي ملازمة ومستمرة وتحتاج الى متابعة واستباقية نظرا لتنوعها وبالأخص المخاطر الخارجية التي ليس من السهل السيطرة عليها
- 2- ان المصارف التجارية تكاد يكون اهم مكون من مكونات النظام المالي لما لها من دور بالغ في تحقيق السياسات المرجوة من قبل السلطات المالية والاقتصادية.
- 3- مؤشرات الاستقرار المالي في العراق اقتصر عملها على مؤشرات الجهاز المصرفي ومؤشرات الشمول المالي وأن تقييم مستوى الاستقرار المصرفي والمالي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته لكن قد تكون هذه المؤشرات غير كافية لقياس الاستقرار المالي في العراق لاسيما أن العراق مقبل على الانفتاح على العالم.
- 2- تسهم الرقابة والاشراف كدافع للمصارف التجارية على تحقيق مديات مرتفعة للنسب المعمول بها للاستقرار المالي.

التوصيات:

- 1-لابد من ألتزام المصارف التجارية في العراق بالنسب المعمول بها من قبل البنك المركزي لضمان تحقيق نسب مقبولة للاستقرار المالي.
- 2-ضرورة ألتفات أصحاب القرار والسلطات المالية في البلد الى تذليل المخاطر والتحديات التي تحول دون تحقيق نسب مقبولة من الاستقرار المالي، إضافة الى تعزيز الرقابة بكل اشكالها على مكونات النظام المالي بالأخص المصارف التجارية
- 3- ضرورة العمل على اعتماد مؤشرات قياس الاستقرار المالي أخرى مثل مؤشر التطور المالي ومؤشر المناخ العالمي ومؤشر السلامة المالية ومؤشر استقرار الاقتصاد الكلي ومؤشر أدوات تحويل مخاطر الائتمان وغيرها من المؤشرات الدقيقة.

المصادر

1. Abayomi A.Alawode and Mohammed Al sadek ,What is financial Stability?,Central Bank of Bahrain ,Financial Stability Paper Series No.1/March 2008.
2. Allen, w. and Wood, G. "Defining and achieving financial stability", journal of financial stability, 2011 . june.
3. Ahmed M.Belouafi, Islamic Economics Research Centre ,King Abdul Aziz University,Jeddah , Saudi Arabia ,2008
4. Anders Sandberg, Nick Beckstead, Stuart Armstrong. "Defining systemic risk, in Systemic Risk of Modelling", report from the FHI-Amlin Systemic Risk of Risk Modelling Collaboration. Oxford University,2014.
5. Muhammad Fawzi, Mechanisms and Controls for Achieving Financial Stability in Islamic Bank Transactions, 2014.
6. Ahmed Shafiq Al-Shazly, The general framework for financial stability and the role of central banks in achieving it, International Monetary Fund publications 2014.
7. Bin Sheikh, Abdel Rahman, "Trends for assessing the stability of the financial system in the new globalization framework: a case study of Algeria," a thesis submitted to the Faculty of Economics and Management Sciences/University of Algiers to obtain the degree of "Master of Science in Economics," 2009.
8. Al-Ali, Asaad Hamid, "Management of Commercial Banks," 1st edition, Dar Al-Dhakraa for Publishing and Distribution, Baghdad, 2013.
9. Regional working group to enhance financial inclusion in Arab countries, the interrelationship between financial stability and financial inclusion, Arab Monetary Fund, 2016.
10. Annual report on financial stability in Iraq 2011.
11. Gazi Sinasi, Maintaining Financial Stability, International Monetary Fund, Economic Issues Series, No. 36, 2005.
12. International Monetary Fund Publications, 2014, via the following website: www.rba.gov.au
13. https://www.bundesbank.de/de
14. www.cbb.gov.bh
15. www.imf.org/external/arabic
16. Mishkin, F. S. & Herbertsson, T. T., 2011. Financial Stability in Iceland. In: Preludes to the Icelandic Financial Crisis. London: Palgrave

ISSN: 2618-0278 Vol. 7No. 22 June 2025

المؤثر العام	المتحد	الأهلي	المختور	الموصل	الشرق الأوسط	الاستثمار	الخليج	التجاري	بغداد	بابل	الزور
-0.09	-0.078	-0.126	-0.113	-0.026	-0.041	-0.020	-0.142	-2.315	-0.244	-0.007	-0.933
-0.13	-0.143	-0.195	-0.068	-0.025	-0.009	-0.021	-0.138	-1.738	-0.695	-0.018	-0.950
-0.15	-0.069	-0.359	-0.060	-0.025	-0.010	-0.015	-0.084	-1.285	-0.582	-0.021	-0.970
-0.18	-0.318	-0.226	-0.035	-0.132	-0.016	-0.015	-0.090	-0.620	-0.831	-0.022	-0.912
-0.16	-0.034	-0.111	-0.682	-0.112	-0.011	-0.011	-0.131	-0.711	-0.807	-0.047	-0.588
-0.21	-0.217	-0.094	-0.445	-0.189	-0.189	-0.014	-0.097	-0.609	-0.901	-0.060	-0.136
-0.18	-0.133	-0.041	-0.315	-0.372	-0.178	-0.015	-0.098	-0.458	-0.941	-0.053	-0.026
%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
100%	85%	73%	88%	100%	82%	14%	0%	0%	100%	100%	4%
67%	62%	52%	95%	100%	100%	0%	7%	31%	35%	80%	2%
50%	88%	0%	96%	100%	99%	61%	100%	55%	51%	73%	0%
25%	0%	42%	100%	69%	96%	65%	89%	91%	16%	72%	6%
42%	100%	78%	0%	75%	99%	100%	19%	86%	19%	24%	40%
0%	36%	83%	37%	53%	0%	68%	77%	92%	6%	0%	88%
25%	65%	100%	57%	0%	6%	58%	77%	100%	0%	13%	100%
0.050	0.042	0.037	0.044	0.050	0.041	0.007	0.000	0.000	0.050	0.050	0.002
0.033	0.031	0.026	0.047	0.050	0.050	0.000	0.003	0.016	0.018	0.040	0.001
0.025	0.044	0.000	0.048	0.050	0.050	0.030	0.050	0.028	0.026	0.036	0.000
0.013	0.000	0.021	0.050	0.035	0.048	0.032	0.044	0.046	0.008	0.036	0.003
0.021	0.050	0.039	0.000	0.037	0.049	0.050	0.009	0.043	0.010	0.012	0.020
0.000	0.018	0.042	0.018	0.026	0.000	0.034	0.038	0.046	0.003	0.000	0.044
0.013	0.033	0.050	0.028	0.000	0.003	0.029	0.038	0.050	0.000	0.006	0.050

النسبة الثانية	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال										
	الوزن الترجيحي										
المصارف / السندات	شعور	بطل	بغداد	التجاري	الخليج	الاستثمار	الشرق الأوسط	الموصل	المنصور	الأهلي	
2015	-0.226	-0.004	-0.237	-0.262	-0.150	-0.010	-0.023	-0.015	-0.049	-0.105	
2016	-0.201	-0.010	-0.452	-0.203	-0.131	-0.010	-0.004	-0.015	-0.029	-0.116	
2017	-0.186	-0.009	-0.465	-0.159	-0.061	-0.008	-0.004	-0.015	-0.025	-0.248	
2018	-0.076	-0.009	-0.640	-0.077	-0.061	-0.009	-0.007	-0.058	-0.019	-0.084	
2019	-0.078	-0.020	-0.600	-0.091	-0.084	-0.008	-0.004	-0.059	-0.386	-0.086	
2020	-0.018	-0.022	-0.706	-0.106	-0.061	-0.011	-0.062	-0.081	-0.244	-0.132	
2021	-0.010	-0.020	-0.661	-0.092	-0.061	-0.016	-0.059	-0.149	-0.189	-0.149	
	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	
2015	0%	100%	100%	0%	0%	69%	67%	100%	92%	87%	
2016	11%	69%	54%	32%	21%	79%	100%	100%	97%	80%	
2017	19%	75%	51%	56%	100%	100%	100%	100%	99%	0%	
2018	69%	75%	14%	100%	100%	87%	96%	68%	100%	100%	
2019	69%	13%	23%	92%	74%	96%	100%	67%	0%	99%	
2020	96%	0%	0%	85%	100%	67%	0%	51%	39%	71%	
2021	100%	13%	10%	92%	100%	0%	5%	0%	54%	60%	
2015	0.000	0.050	0.050	0.000	0.000	0.035	0.034	0.050	0.046	0.044	
2016	0.006	0.034	0.027	0.016	0.010	0.040	0.050	0.050	0.049	0.040	
2017	0.009	0.038	0.026	0.028	0.050	0.050	0.050	0.050	0.049	0.000	
2018	0.035	0.038	0.007	0.050	0.050	0.044	0.048	0.034	0.050	0.050	
2019	0.034	0.006	0.011	0.046	0.037	0.048	0.050	0.033	0.000	0.049	
2020	0.048	0.000	0.000	0.042	0.050	0.034	0.000	0.025	0.019	0.036	
2021	0.050	0.007	0.005	0.046	0.050	0.000	0.003	0.000	0.027	0.030	
(w)قيمة المتغير بعد الترجيح بـ)											

المتحد	المؤشر العام
-0.108	-0.1
-0.225	-0.12
-0.110	-0.15
-0.573	-0.13
-0.054	-0.001
-0.261	-0.2
-0.175	-0.19
%5.0	%5.0
90%	50%
67%	40%
89%	25%
0%	35%
100%	100%
60%	0%
77%	5%
0.045	0.025
0.034	0.020
0.045	0.013
0.000	0.018
0.050	0.050
0.030	0.000
0.038	0.003

النسبة الرابعة	النسبة التقطية (المخصصات/ الديون غير العاملة)	الخصائص / السنوات	اشور	بابل	بغداد	التجاري	الخليج	الاستثمار	الشرق الأوسط	الموصل	المنصور
Di	الوزن الترجيحي	2015	0.577	10.072	0.506	0.161	0.311	4.644	1.790	4.075	1.239
		2016	0.577	4.368	0.224	0.206	0.355	6.126	14.301	4.189	2.152
		2017	0.830	4.923	0.260	0.256	0.939	7.543	15.460	4.188	2.374
		2018	0.690	5.814	0.189	0.489	0.939	6.596	9.709	2.149	2.392
		2019	0.890	2.773	0.206	0.436	0.679	19.132	15.059	2.350	0.163
		2020	1.000	0.148	0.243	0.409	0.939	18.615	1.207	2.642	0.237
		2021	1.000	0.166	0.266	0.398	0.939	13.225	1.285	1.437	0.195
			%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
		2015	0%	100%	100%	0%	0%	0%	4%	96%	48%
		2016	0%	43%	11%	14%	7%	10%	92%	100%	89%
w(قيمة المتغير بعد الترجيح بـ)		2017	60%	48%	23%	29%	100%	20%	100%	100%	99%
		2018	27%	57%	0%	100%	100%	13%	60%	26%	100%
		2019	74%	26%	5%	84%	59%	100%	97%	33%	0%
		2020	100%	0%	17%	76%	100%	96%	0%	44%	3%
		2021	100%	0%	24%	72%	100%	59%	1%	0%	1%
		2015	0.000	0.050	0.050	0.000	0.000	0.000	0.002	0.048	0.024
		2016	0.000	0.021	0.005	0.007	0.004	0.005	0.046	0.050	0.045
		2017	0.030	0.024	0.011	0.015	0.050	0.010	0.050	0.050	0.050
		2018	0.013	0.029	0.000	0.050	0.050	0.007	0.030	0.013	0.050
		2019	0.037	0.013	0.003	0.042	0.029	0.050	0.049	0.017	0.000
		2020	0.050	0.000	0.008	0.038	0.050	0.048	0.000	0.022	0.002
		2021	0.050	0.000	0.012	0.036	0.050	0.030	0.000	0.000	0.001

النسبة الخامسة	نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات السائلة							الوزن النسبي
	العصاف / السندات	اثر	بطل	بغداد	التجري	الطبخ	الاستقرار	
	2015	3.663	5.314	2.507	6.931	3.099	3.854	3.280
	2016	4.367	4.947	2.076	4.877	2.260	4.521	3.593
	2017	5.585	2.867	2.024	5.182	4.125	5.389	3.185
	2018	2.703	0.793	1.969	5.954	4.350	4.667	2.031
	2019	3.214	0.165	1.686	8.941	6.579	4.872	3.057
	2020	4.709	0.257	1.774	3.579	5.201	3.045	4.066
	2021	3.884	0.075	1.825	4.070	5.967	3.647	4.873
		%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0
di	2015	33%	100%	100%	63%	19%	35%	44%
	2016	58%	93%	48%	24%	0%	63%	55%
	2017	100%	53%	41%	30%	43%	100%	41%
	2018	0%	14%	34%	44%	48%	69%	0%
	2019	18%	2%	0%	100%	100%	78%	36%
	2020	70%	3%	11%	0%	68%	0%	72%
	2021	41%	0%	17%	9%	86%	26%	100%
	2015	0.020	0.060	0.060	0.038	0.012	0.021	0.026
	2016	0.035	0.056	0.029	0.015	0.000	0.038	0.033
	2017	0.060	0.032	0.025	0.018	0.026	0.060	0.024
	2018	0.000	0.008	0.021	0.027	0.029	0.042	0.000
2019	0.011	0.001	0.000	0.060	0.060	0.047	0.022	
2020	0.042	0.002	0.006	0.000	0.041	0.000	0.043	
2021	0.025	0.000	0.010	0.005	0.051	0.015	0.060	
(W)قيمة المتغير بعد الترجيح بـ)								

الموصل	المنصور	الأنطاكي	المنطق	المؤشر العام
2.307	1.352	3.544	0.989	0.65
2.170	1.282	3.610	1.324	0.64
2.074	1.234	2.926	0.744	0.68
1.941	1.194	4.382	0.232	0.65
2.496	1.212	2.672	0.215	0.58
2.329	1.293	1.799	0.200	0.57
1.534	1.940	1.000	0.570	0.59
%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0
80%	21%	75%	70%	73%
66%	12%	77%	100%	64%
56%	5%	57%	48%	100%
42%	0%	100%	3%	73%
100%	2%	49%	1%	9%
83%	13%	24%	0%	0%
0%	100%	0%	33%	18%
0.048	0.013	0.045	0.042	0.044
0.040	0.007	0.046	0.060	0.038
0.034	0.003	0.034	0.029	0.060
0.025	0.000	0.060	0.002	0.044
0.060	0.001	0.030	0.001	0.005
0.050	0.008	0.014	0.000	0.000
0.000	0.060	0.000	0.020	0.011

النسبة السادسة	نسبة اجمالي الديون/ اجمالي ودائع العملاء				الوزن الترجيحي	di	(wقيمة المتغير بعد الترجيح ب)
النسبة السادسة / السنوات	اثر	بديل	بغداد	الخليج	الخليج		
2015	-0.524	-1.652	-0.291	-0.316	-0.856		
2016	-0.559	-2.461	-0.206	-0.248	-0.668		
2017	-0.589	-2.760	-0.269	-0.230	-0.821		
2018	-0.117	-1.472	-0.246	-0.231	-0.870		
2019	-0.150	-0.841	-0.232	-0.219	-0.958		
2020	-0.292	-0.621	-0.183	-0.159	-1.040		
2021	-0.607	-0.602	-0.152	-0.313	-0.916		
	٥.٠%	٥.٠%	٥.٠%	٥.٠%	٥.٠%		
2015	17%	51%	0%	0%	50%		
2016	10%	14%	61%	43%	100%		
2017	4%	0%	16%	55%	59%		
2018	100%	60%	32%	54%	46%		
2019	93%	89%	43%	62%	22%		
2020	64%	99%	78%	100%	0%		
2021	0%	100%	100%	2%	33%		
2015	0.010	0.031	0.000	0.000	0.030		
2016	0.006	0.008	0.037	0.026	0.060		
2017	0.002	0.000	0.010	0.033	0.035		
2018	0.060	0.036	0.019	0.032	0.027		
2019	0.056	0.053	0.026	0.037	0.013		
2020	0.039	0.059	0.047	0.060	0.000		
2021	0.000	0.060	0.060	0.001	0.020		

الاستثمار	الشرق الأوسط	الموصل	المنصور	الأعلي	المتحد	المؤشر العام
-0.529	-0.449	-1.963	-0.149	-1.211	-2.832	-0.57
-0.449	-0.477	-1.652	-0.135	-1.007	-7.230	-0.6
-0.527	-0.333	-1.523	-0.105	-0.933	-4.605	-0.57
-0.638	-0.238	-0.951	-0.111	-0.492	-7.376	-0.5
-0.862	-0.376	-1.125	-0.125	-0.774	-6.778	-0.51
-0.687	-0.309	-1.071	-0.144	-0.835	-2.372	-0.59
-1.093	-0.298	-0.255	-0.397	-0.792	-1.341	-0.55
%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0
88%	11%	0%	85%	0%	75%	30%
100%	0%	18%	90%	28%	2%	0%
88%	60%	26%	100%	39%	46%	30%
71%	100%	59%	98%	100%	0%	100%
36%	42%	49%	93%	61%	10%	90%
63%	70%	52%	87%	52%	83%	10%
0%	75%	100%	0%	58%	100%	50%
0.053	0.007	0.000	0.051	0.000	0.045	0.018
0.060	0.000	0.011	0.054	0.017	0.001	0.000
0.053	0.036	0.015	0.060	0.023	0.028	0.018
0.042	0.060	0.036	0.059	0.060	0.000	0.060
0.021	0.025	0.029	0.056	0.036	0.006	0.054
0.038	0.042	0.031	0.052	0.031	0.050	0.006
0.000	0.045	0.060	0.000	0.035	0.060	0.030

النسبة المئوية السابعة	المصدر / ف السنوات	اشور	بابل	بغداد	ROA(نسبة العائد على الأصول)							الوزن النسبي							
					2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021								
		0.044	0.010	0.004															
		0.039	0.021	0.017															
		0.036	0.010	0.006															
		0.010	0.010	0.004															
		0.014	0.003	0.006															
		0.031	-0.027	0.014															
		0.012	-0.011	0.019															

التجاري	الخفيف	الاستثمار	الشرق الأوسط	الموصل	المنصور	الأهلي	المتحد	المؤشر العام
0.019	0.012	0.032	0.002	-0.002	0.019	0.004	0.034	0.46
0.018	0.007	0.018	0.018	0.009	0.013	0.041	0.002	0.51
0.022	0.007	0.007	-0.001	0.012	0.011	0.005	-0.006	1.19
0.024	0.001	0.0006	-0.003	0.006	0.014	-0.015	-0.033	0.59
0.015	-0.007	0.0000	0.00012	0.008	0.006	0.014	-0.003	0.79
0.057	-0.000003	0.008	-0.003	0.004	0.005	0.022	0.001	1.05
0.025	-0.009	0.001	0.0005	0.005	0.012	0.014	0.002	1
%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0
10%	100%	100%	25%	0%	100%	34%	100%	0%
7%	79%	55%	100%	75%	58%	100%	52%	7%
16%	78%	22%	12%	100%	44%	36%	40%	100%
23%	49%	2%	2%	58%	62%	0%	0%	18%
0%	10%	0%	16%	73%	1%	53%	44%	45%
100%	44%	26%	0%	39%	0%	67%	50%	81%
25%	0%	4%	17%	47%	47%	53%	52%	74%
0.003	0.030	0.030	0.007	0.000	0.030	0.010	0.030	0.000
0.002	0.024	0.017	0.030	0.023	0.017	0.030	0.016	0.002
0.005	0.023	0.007	0.004	0.030	0.013	0.011	0.012	0.030
0.007	0.015	0.000	0.001	0.017	0.019	0.000	0.000	0.005
0.000	0.003	0.000	0.005	0.022	0.000	0.016	0.013	0.014
0.030	0.013	0.008	0.000	0.012	0.000	0.020	0.015	0.024
0.008	0.000	0.001	0.005	0.014	0.014	0.016	0.016	0.022

النسبة الشاملة	المصدر / الف السنوي	الشور
ROE(نسبة العائد على حقوق الملكية)	2015	0.075
	2016	0.058
	2017	0.051
	2018	0.018
	2019	0.023
	2020	0.054
	2021	0.027
الوزن النسبي	2015	100%
	2016	71%
	2017	58%
	2018	0%
	2019	9%
	2020	64%
	2021	17%
di	2015	0.030
	2016	0.021
	2017	0.017
	2018	0.000
	2019	0.003
	2020	0.019
	2021	0.005
(w)قيمة المتغير بعد الترجيح بـ)		

بيل	بغداد	التجاري	الخليج	الاستثمار	الشرق الأوسط	الموصل	المنصور	الأهلي	المتحد	المؤشر العام
0.015	0.024	0.027	0.030	0.062	0.005	-0.002	0.069	0.008	0.062	0.07
0.028	0.072	0.026	0.018	0.035	0.043	0.013	0.050	0.082	0.004	0.07
0.013	0.022	0.034	0.013	0.014	-0.002	0.018	0.051	0.010	-0.011	0.08
0.014	0.016	0.038	0.002	0.001	-0.009	0.010	0.071	-0.031	-0.055	0.04
0.005	0.027	0.024	-0.013	0.00007	0.00029	0.013	0.030	0.036	-0.007	0.06
-0.045	0.073	0.115	-0.000005	0.018	-0.008	0.005	0.024	0.065	0.001	0.08
-0.018	0.097	0.041	-0.017	0.004	0.0011	0.014	0.029	0.083	0.006	0.05
%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0	%3.0
82%	10%	3%	100%	100%	26%	0%	96%	34%	100%	75%
100%	69%	3%	75%	56%	100%	76%	55%	99%	50%	75%
79%	8%	11%	64%	23%	12%	100%	57%	36%	38%	100%
81%	0%	16%	40%	2%	0%	59%	100%	0%	0%	0%
68%	14%	0%	8%	0%	17%	74%	11%	59%	41%	50%
0%	70%	100%	36%	28%	1%	37%	0%	84%	49%	100%
37%	100%	19%	0%	6%	19%	78%	10%	100%	53%	25%
0.025	0.003	0.001	0.030	0.030	0.008	0.000	0.029	0.010	0.030	0.023
0.030	0.021	0.001	0.023	0.017	0.030	0.023	0.016	0.030	0.015	0.023
0.024	0.002	0.003	0.019	0.007	0.004	0.030	0.017	0.011	0.011	0.030
0.024	0.000	0.005	0.012	0.001	0.000	0.018	0.030	0.000	0.000	0.000
0.021	0.004	0.000	0.002	0.000	0.005	0.022	0.003	0.018	0.012	0.015
0.000	0.021	0.030	0.011	0.008	0.000	0.011	0.000	0.025	0.015	0.030
0.011	0.030	0.006	0.000	0.002	0.006	0.023	0.003	0.030	0.016	0.008

النسبة التاسعة	المصارف / السنوات	الثور	بطل	بغداد	التجاري	الخليج	الاستثمار	الشرق الأوسط	الموصل	المنصور	الأهلي	الأنبار
اجمالي المصارفات من غير الفوائد/ اجمالي الدخل												
	2015	-0.273	-0.683	-0.552	-0.471	-0.648	-0.416	-0.913	-1.083	-0.331	-0.855	-0.458
	2016	-0.304	-0.539	-0.515	-0.495	-0.733	-0.369	-0.603	-0.543	-0.317	-0.380	-0.986
	2017	-0.538	-0.714	-0.726	-0.533	-0.806	-0.601	-0.978	-0.489	-0.321	-0.842	-1.169
	2018	-0.595	-0.663	-0.847	-0.457	-0.945	-0.893	-1.124	-0.708	-0.172	-1.403	-2.248
	2019	-0.584	-0.827	-0.715	-0.642	-1.360	-0.915	-0.988	-0.558	-0.452	-0.668	-1.221
	2020	-0.107	73.858	-0.442	-0.294	-0.991	-0.461	-1.073	-0.728	-0.485	-0.543	-0.965
	2021	-0.506	-1.501	-0.313	-0.616	-1.560	-0.798	-0.973	-0.536	-0.468	-0.611	-0.881
الوزن الترجيحي		%4.0	%4.0	%4.0	%4.0	%4.0	%4.0	%4.0	%4.0	%4.0	%4.0	%4.0
	2015	66%	1%	55%	49%	100%	91%	41%	0%	49%	54%	100%
	2016	60%	1%	62%	42%	91%	100%	100%	91%	54%	100%	71%
	2017	12%	1%	23%	31%	83%	58%	28%	100%	52%	55%	60%
	2018	0%	1%	0%	53%	67%	4%	0%	63%	100%	0%	0%
	2019	2%	1%	25%	0%	22%	0%	26%	88%	11%	72%	57%
	2020	100%	100%	76%	100%	62%	83%	10%	60%	0%	84%	72%
	2021	18%	0%	100%	8%	0%	22%	29%	92%	5%	78%	76%
	di											
	2015	0.026	0.000	0.022	0.020	0.040	0.037	0.016	0.000	0.020	0.021	0.040
	2016	0.024	0.001	0.025	0.017	0.036	0.040	0.040	0.036	0.036	0.021	0.040
	2017	0.005	0.000	0.009	0.013	0.033	0.023	0.011	0.040	0.040	0.021	0.022
2018	0.000	0.000	0.000	0.021	0.027	0.002	0.000	0.000	0.025	0.040	0.000	
2019	0.001	0.000	0.010	0.000	0.009	0.000	0.010	0.010	0.035	0.004	0.029	
2020	0.040	0.040	0.030	0.040	0.025	0.033	0.033	0.004	0.024	0.000	0.034	
2021	0.007	0.000	0.040	0.003	0.000	0.009	0.009	0.012	0.037	0.002	0.031	
(w)قيمة المتغير بعد الترجيح بـ)												

المؤشر العام	-0.45	-0.41	-0.43	-0.59	-0.51	-0.62	-0.6	%4.0	81%	100%	90%	14%	52%	0%	10%	0.032	0.040	0.036	0.006	0.021	0.000	0.004
النسبة العاشرة / المصنفات السنوية	هامش الفائدة الى اجمالي الدخل										di										(w)قيمة المتغير بعد الترجيح بـ	
المصنفات السنوية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الوزن النسبي	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الشور	0.240	0.062	0.097	0.132	0.286	0.036	0.101	%3.0	82%	10%	24%	38%	100%	0%	26%	0.025	0.003	0.007	0.012	0.030	0.000	0.008
بابل	0.474	0.329	0.328	0.513	0.560	-	0.772	%3.0	98%	97%	97%	98%	99%	0%	100%	0.029	0.029	0.029	0.029	0.030	0.000	0.030
بغداد	0.759	0.780	0.338	0.307	0.372	0.272	0.259	%3.0	96%	100%	15%	9%	22%	3%	0%	0.029	0.030	0.005	0.003	0.006	0.001	0.000
التجاري	0.938	0.926	0.874	0.927	0.873	0.255	0.597	%3.0	100%	98%	91%	98%	90%	0%	50%	0.030	0.029	0.027	0.030	0.027	0.000	0.015
الخليج	0.896	1.073	0.543	0.730	0.754	0.534	0.417	%3.0	73%	100%	19%	48%	51%	18%	0%	0.022	0.030	0.006	0.014	0.015	0.005	0.000
الاستثمار	0.348	0.356	0.441	0.650	0.909	0.185	0.483	%3.0	23%	24%	35%	64%	100%	0%	41%	0.007	0.007	0.011	0.019	0.030	0.000	0.012
الشرق الأوسط	0.520	0.235	0.231	0.307	0.258	0.053	0.197	%3.0	100%	39%	38%	54%	44%	0%	31%	0.030	0.012	0.011	0.016	0.013	0.000	0.009
الموصل	0.477	0.562	0.451	0.540	0.220	0.218	0.116	%3.0	81%	100%	75%	95%	23%	23%	0%	0.024	0.030	0.023	0.029	0.007	0.007	0.000
المنصور	0.960	0.956	0.991	1.002	0.976	0.875	0.718	%3.0	85%	84%	96%	100%	91%	55%	0%	0.026	0.025	0.029	0.030	0.027	0.017	0.000
الأحلي	0.748	0.278	0.191	0.695	0.462	0.500	0.774	%3.0	96%	15%	0%	86%	47%	53%	100%	0.029	0.004	0.000	0.026	0.014	0.016	0.030
المتحد	0.140	0.155	0.406	0.257	0.483	0.737	0.814	%3.0	0%	2%	40%	17%	51%	89%	100%	0.000	0.001	0.012	0.005	0.015	0.027	0.030
المؤشر العام	0.45	0.48	0.56	0.57	0.59	0.39	0.49	%3.0	30%	45%	85%	90%	100%	0%	50%	0.009	0.014	0.026	0.027	0.030	0.000	0.015

تقرير الاستقرار المالي 2021 // قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق

جدول (14) المتغيرات الداخلة في تكوين مؤشر الاستقرار المالي والاوزان النسبية لكل مؤشر					
المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغير ومؤشر الاستقرار المالي	الوزن الترجيحي بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى	وزن المؤشر الرئيسي (W)
مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طردية	13%	53%
	جودة الأصول	الديون غير العاملة/ اجمالي الديون	عكسية	5%	
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال	عكسية	5%	
		نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة)	طردية	5%	
	السيولة	نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات قصيرة الاجل	طردية	6%	
		نسبة اجمالي الديون اجمالي الودائع	عكسية	6%	
	الربحية	نسبة العائد على الأصول (ROA)	طردية	3%	
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	طردية	3%	
		اجمالي المصروفات من غير الفوائد/ اجمالي الدخل	عكسية	4%	
		هامش الفائدة إلى اجمالي الدخل	طردية	3%	
مؤشر الاقتصاد الكلي EI		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	طردية	6%	24%
		نسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	6%	
		معدل التضخم	عكسية	6%	
		نسبة الاحتياطات الأجنبية/ الناتج المحلي الإجمالي	طردية	6%	
مؤشر سوق رأس المال CI		مؤشر سوق العراق للأوراق المالية	طردية	7.50%	15%
		القيمة السوقية للأسهم/ الناتج المحلي الإجمالي	طردية	7.50%	
مؤشر الدورة المالية FI		فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل) ¹	عكسية	8%	8%
المجموع				100%	100%